

مادة ٢ - على وزيرى المواصلاات والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما صدر به يوان الرئاسة فى ٨ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢١ مارس سنة ١٩٥٦) .
 وزير المواصلاات
 (قائد جناح) جمال سالم
 وزير المالية والاقتصاد
 عبد المنعم القيسونى
 رئيس مجلس الوزراء
 جمال عبد الناصر
 EPL

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٦

بالتحصين الإجبارى ضد الدرن

+

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يخضع للاختبار بالتبوير كلين الأفراد الآتى بيانهم وذلك فى المناطق التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية :

(١) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وشهر وستة ميلادية كاملة .

(ب) المخالطون لمرض الدرن .

(ج) تلاميذ المدارس فى كل مرحلة من مراحل التعليم وطلبة الجامعات والمعاهد حتى ولو كان قد سبق اختبارهم أو تحصينهم فى مرحلة سابقة على ألا تتجاوز الفترة بين الاختبار والآخر خمس سنوات .

(د) المقترعون للخدمة العسكرية ولو كان قد سبق اختبارهم .

(هـ) الفئات الأخرى التى يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٢ - يخضع للتحصين باللقاح الواقى من الدرن (بى.سى.بى) كل من كانت نتيجة اختياره سلبية .

مادة ٣ - على الأشخاص الحاضرين للاختبار والتحصين طبقاً لأحكام المسادتين السابقتين التقدم إلى المراكز المختصة للاختبار و تحصينهم خلال

(ثانياً) إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجزئية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر به يوان الرئاسة فى ٨ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢١ مارس سنة ١٩٥٦)

وزير العدل

احمد حسنى
 رئيس مجلس الوزراء
 جمال عبد الناصر حسين

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزيراً المواصلاات والمالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستعاض عن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بالنص الآتى :

"تعرض على مجلس الإدارة جميع شئون الصندوق وخاصة ما تعلق منها بإدارة أمواله وكيفية استثمارها .

ويعرض على المجلس المشروع السنوى لميزانية خدمة الصندوق قبل انتهاء السنة المالية لميزانية الدولة بثلاثة أشهر ويقدم لوزارة المالية والاقتصاد لدرجه فى مشروع ميزانية الدولة عن السنة المالية الجديدة .

كما تعرض على المجلس قبل شهر سبتمبر من كل عام مشروع الميزانية العمومية للصندوق وحسابه الختامى ومركزه المالى عن السنة التوفيرية ويقدم وزير المالية والاقتصاد هذه الميزانية بعد اعتمادها من المجلس بتقرير منه إلى مجلس الوزراء خلال الشهر التالى من اعتمادها من مجلس الإدارة .